دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المسؤولية المجتمعية مسؤولية من؟ إطار شبكي مقترح
المصدر:	مجلة الدراسات المالية والمصرفية
الناشر:	الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - مركز البحوث المالية والمصرفية
المؤلف الرئيسي:	المستريحي، علي محمد
المجلد/العدد:	مج25, ع2
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2017
الصفحات:	8 - 23
رقم MD:	826164
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المسؤولية المجتمعية، العلاقات الإجتماعية، الخدمات المجتمعية، وسائل الإتصالات، البرامج الإجتماعية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/826164

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

"المسؤولية المجتمعية: مسؤولية من؟ اطار شبكي مقترح"

د. علي المستريحي *

* خبير ومتخصص في التنمية والمسؤولية المجتمعية.

ملخص:

منذ أن أطلق بوين (Bowen. 1953) فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات التجارية (CSR) قبل ما يقرب من 60 عاما، ومفهوم المسؤولية الاجتماعية في الأدب الاداري لم يراوح مكانه كثيرا، وبقي يتحرك ضمن منطقة ضيقة انحصرت حدودها بشكل عام بفكرة أساسية هي مسؤولية شركات الأعمال والتزامها تجاه المجتمع. إلا أن الواقع المعاصر، وما يشهده من تطورات كثيرة غالبها ثوري الصبغة، يفرض حتمية اعادة صياغة المفهوم ليستوعب ذلك العالم الأرحب من شبكة العلاقات التعاونية والمسؤوليات المتبادلة بين مكونات الدولة أو المجتمع.

لذا، تأتي هذه الورقة لتقدم اطارا مقترحا يطرح توجها وتحولا راديكاليا جذريا جديدا لمفهوم وحدود المسؤولية من "الاجتماعية التقليدية" الحالية الى "المجتمعية الشبكية التعاونية التبادلية" المستقبلية، وما يتطلبه هذا التحول وتلك النقلة من صياغة أطر شمولية تكاملية تستوعب مساهمة كافة الأطراف الفاعلة المشاركة في شبكة المسؤولية المجتمعية الجديدة، بوجود جهة عليا أو هيئة مركزية منظمة (central regulator).

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي بتوجه بنائي تركيبي (Constructivist) كون هذا التوجه يناسب ما تطرحه الدراسة. كما اعتمدت الدراسة أسلوب استقراء (induction) لما توفر من الأدبيات النظرية في مجال المسؤولية الاجتماعية ويعكس واقعها.

الكلمات المفتاحية: مفهوم المسؤولية المجتمعية؛ المسؤولية المجتمعية الشبكية؛ اطار مقترح للمسؤولية المجتمعية

مقدمة:

لقد بقي مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتحرك ضمن منطقة ضيقة انحصرت حدودها -وإن تحركت قليلا وببطء يمينا ويسارا بفكرة أساسية هي المسؤولية التي يفترض بالشركات التجارية أن تتحملها وتلتزم بها تجاه المجتمع. وهي فكرة بأقصى طموحاتها لا تتعدى حدود المفهوم التقليدي بطريقة الخط المستقيم (liner approach)، وباتجاه واحد بين شركة الأعمال وبيئتها المحيطة. إلا أن ما يشهده الواقع المعاصر من تطورات بمناخ عدة أغلبها ثوري يفرض حتمية اعادة صياغة المفهوم ليستوعب ذلك العالم الأرحب من شبكة العلاقات والمسؤوليات (network of responsibilities) المتبادلة بين عناصر ومكونات المجتمع.

تتكون هذه الورقة البحثية من ثلاثة أجزاء. يتناول الجزء الأول مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وأسلوبها، ويعرض الجزء الثاني الخلفية النظرية للدراسة. أما الجزء الثالث والأخير فيتناول الاطار المقترح للمسؤولية الاجتماعية بالاضافة للخلاصة والتوصيات.

مشكلة الدراسة:

عند تناول مفهوم المسؤولية الاجتماعية فلا بد من الاعتراف أننا لا زلنا أمام معضلة التعريف والهوية الشاملة الجامعة من الجانبين النظري والتطبيقي. فالنماذج النظرية المطروحة حول المسؤولية الاجتماعية، قديمها وحديثها، لم تتمكن لغاية الآن من بسط نفوذها على كامل المفهوم، ومن أن تتمكن من أن تعكس الجوانب الأخرى من موضوع المسؤولية الاجتماعية بواقعها على الأرض، أو التنظير الذي يمكن أن يؤطر هذا الواقع بأسس ومبادئ جديدة تعكس الصورة التي يجب أن يحتويها المفهوم الجديد للمسؤولية الاجتماعية.

وليس أدل على ذلك من أن هذا المؤتمر قد استخدم مفردة المسؤولية "المجتمعية" بدل "الاجتماعية" ربما كمحاولة للانعتاق من الحدود التقليدية للمفهوم والخروج لعالم أرحب يستوعب مشاركة جميع أطراف الشبكة بهذه المسؤولية، في الوقت الذي لم يجرؤ الأدب النظري على اقتحام هذا الأفق الرحب الجديد، ربما بدافع الخوف من تبعاته التشعبية الفكرية، وبالتالي ضبابية الأطر والحدود المرسومة للمفهوم حاليا، وما يمكن أن يتسببه هذا التوسع من مخاطر خروج المفهوم عن سيطرة التنظير، ولو لبعض الوقت، حتى يعود للاستقرار من جديد بعد استيعابه لهذا التوسع من خلال المزيد من البحث والدراسة النظرية والتجارب التطبيقية على أرض الواقع. وباستعراض أدبيات المسؤولية الاجتماعية يبدو واضحا أن المفهوم لم يتناول بالبحث والتحليل النظري، ومن ثم الممارسة التطبيقية، منظار المسؤولية المشتركة بين طرفين المسؤولية (الشركة التجارية والمجتمع) باتجاهين وذلك من واقع العلاقات التبادلية البينية المفترضة بينهما. هذا من جانب، ومن جانب آخر لم يتطرق المفهوم لأطراف أخرى في منظومة معادلة المسؤولية الاجتماعية مثل الحكومة ومؤسسات

المجتمع المدني والقطاع التطوعي وأطراف أخرى اقليمية ودولية من منظور العلاقات الشبكية التبادلية بينها جميعا.

وفي هذا الاطار هناك أسئلة يثيرها هذا البحث حول فيما اذا كان المفهوم التقليدي للمسؤولية مثلا يمكن توسيعه ليستوعب أيضا فكرة مسؤولية مؤسسات المجتمع المدني أو المواطنين تجاه شركات القطاع الخاص، أو مسؤولية الحكومة تجاه مؤسسات القطاع التطوعي أو القطاع الخاص، أو مسؤولية القطاع التطوعي أو المواطنين أو مؤسسات المجتمع المدني تجاه الحكومة، أو حتى مسؤولية أحد أو أكثر من هذه الأطراف تجاه الأطراف اللاعبة الأخرى على المستوى الاقليمي أو الدولي وبالعكس. ما يمكن أن يدعم هذا الرأي أن هناك شبكة من العلاقات تربط بين هذه الأطراف جميعا خلقتها الظروف المستجدة والتي من أهمها العولمة، هي موجودة بالفعل وأستطاعت أن تفرض نفسها على الواقع، وإن تباين تأثيرها. لذا، تأتي هذه الدراسة لتقدم اطارا مفاهيميا ونظريا مقترحا للمسؤولية الاجتماعية يستوعب هذه العلاقات جميعها ويديرها بشكل منظم لانتاج تاثير تعاوني مضاعف وخلاق.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى محاولة تقديم اطار جديد مقترح لاخراج مفهوم المسؤولية الاجتماعية من الاطار الحالي الضيق المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات التجارية وحدها تجاه المجتمع وباتجاه واحد، وبالتالي محدودية الفائدة المرجوة منها، الى المفهوم والاطار الأرحب الذي يستوعب المشاركة التبادلية التي من خلالها تتحمل أطراف عدة المسؤولية المجتمعية وباتجاهات متعددة. كما تهدف الدراسة لتوفير القواعد التي تمكن الاطراف الفاعلة (actors) بالمسؤولية المجتمعية من احداث نوع من التوازن بالمسؤوليات والالتزامات بينها يكون أكثر انصافا، وبذات الوقت يعظم من فوائد وامكانيات استخدامها على المستوى الكلي المجتمعي، المحلي والدولي، من منظور استراتيجي مما يمكنها من المساهمة بنصيب أكبر برفد جهود التنمية المستدامة للدولة وخططها الاستراتيجية بعيدة المدى.

كما تهدف هذه الدراسة أيضا، وباستخدام الاطار النظري الذي تقترحه، لتوفير الغطاء التنظيمي المناسب للجوانب الوظيفية المختلفة التي تستهدفها المسؤولية المجتمعية (مثل قضايا الأمن أو الصحة أو البيئة)، وذلك من خلال تحديد موقع كافة الأطراف ذات العلاقة بها في خريطة هذا الاطار وطبيعة مساهماتها وتحديد أدوارها ومهامها ومسؤولياتها. مثل هذا الاطار سيساعد أطراف المسؤولية المجتمعية كافة على فهم دورها والالتزام بمسؤولياتها تجاه أحدى القضايا المجتمعية (المحلية أو الدولية) مثل قضية الأمن الوطني أو الاقليمي أو العالمي.

أهمية الدراسة:

لإن النماذج النظرية للمسؤولية الاجتماعية التي يعكسها الأدب الاداري، قديمه وحديثه، لم تتمكن لغاية الآن من أن تمسك بقبضتها (to capture) كامل المفهوم، تكمن أهمية هذه الدراسة بكونها تأتي لتقدم اطارا مقترحا جديدا وأكثر شمولية لمفهوم وحدود المسؤولية من "الاجتماعية التقليدية الحالية" الى "المجتمعية الشبكية المستقبلية"، مع ما يرافق هذا التحول من صياغة أطر شمولية تكاملية تستوعب مساهمة كافة الأطراف الفاعلة المشاركة في شبكة المسؤولية المجتمعية الجديدة، وبوجود جهة عليا أو هيئة مركزية منظمة (central regulator) محلية داخل كل دولة، ومثلها على المستوى الدولي للقيام بالمهام التنسيقية على المستوى العالمي. لذا، فأهمية الدراسة الحالية تكمن بشكل رئيس بمحاولة اخراج مفهوم المسؤولية الاجتماعية من الاطار الحالي الضيق المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات التجارية وحدها، وبالتالي محدودية الفائدة المرجوة منها، الى المفهوم والاطار الأرحب الذي يستوعب المشاركة التبادلية التي من خلالها يتحمل أطراف عدة المسؤولية المجتمعية، مما يوفر نوعا من التوازن بالمسؤوليات والالتزامات بينها، وبذات الوقت يعظم من فوائد وامكانيات استخدامها على المستوى الكلي المجتمعي من منظور استراتيجي مما يمكنها من المساهمة بنصيب أكبر برفد جهود التنمية المستدامة للدولة وخططها الاستراتيجية بعيدة المدى.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة من الجانب النظري باعتبارها الأولى في مجالها على المستوى العالمي والعربي –وبحدود علم الباحث- التي تقدم اطارا تصوريا شموليا "ثوريا" بتوسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية التقليدي لآفاق أرحب يمكن أن يكون لاستخداماته فوائد جمة من الجانب العملي التطبيقي على المستويين المحلي والدولي. كما أن هذه الدراسة هي الأولى أيضا –وبحدود معرفة الباحث أيضا- التي تقترح توظيف أطر نظرية جديدة للمسؤولية الاجتماعية (تلك المتمثلة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص والعلاقات المؤسسية البينية الشبكية المستندة على الشراكة والتعاون)، وهي أطر نظرية ادارية حديثة، وذلك بغرض رفد المفهوم الحالي للمسؤولية الاجتماعية بالقواعد النظرية (والتطبيقية المؤملة لاحقا) وتوسيع آفاقه. هذا، وسيوفر الاطار الجديد المقترح مجالا خصبا للدراسة والتحليل ويفتح آفاقا جديدة للمعرفة بمجال المسؤولية المجتمعية، ويفتح نافذة واسعة للافادة من أدبيات نظرية أخرى لرفد وتدعيم قواعدها.

أسلوب الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي بتوجه بنائي تركيبي (Constructivist) حيث يناسب هذا التوجه ما تطرحه هذه الدراسة. واعتمدت الدراسة على استقراء ما هو متوفر من الأدبيات النظرية في مجالها أولا، وفي مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPs) والعلاقات البينية بين المؤسسات (IORs) ثانيا، وذلك للافادة من هذه الأطر الفكرية في بناء النموذج التصوري الجديد المقترح.

الخلفية النظرية للدراسة:

مشكلة وجدلية التعريف:

إن المفهوم العام للمسؤولية الاجتماعية، وتحديدا فيا يخص شركات الأعمال (CSR) في الأدب الاداري لم يراوح مكانه كثيرا منذ أن أطلق المفهوم بوين (Bowen. 1953) قبل ما يقرب من 60 عاما. وبالرغم من أن معظم من تناولوا المفهوم تحدثوا عن مضمون تحوله (concept shift) من "شيء لشيء" آخر، مع هذا، لم يراوح المفهوم والمصطلحات العاكسة له مكانه المرتبط بمسؤولية شركات الأعمال تجاه العاملين بها أو/و تجاه المجتمع الذي تعمل فيه. لذا، ما هو ثابت لغاية الآن هو ارتباط المفهوم بجانبي "المسؤولية" و "الشركات". ومن الملاحظ أيضا في هذا السياق أن تطورات الفكر الاداري انعكست على تغير المفهوم، مع بقائه بنفس الدائرة الموجود بها أصلا. فعندما بدأت أفكار الحوكمة (governance) مثلا قبل ما يقرب من عقد ونصف من الزمن انعكس هذا المفهوم على المسؤولية الاجتماعية من خلال ضرورات التزام مؤسسات القطاع الخاص بمعايير الحوكمة عند ممارستها للمسؤولية الاجتماعية (أنظر في هذا Gill, 2008).

ويظهر من خلال بحث الأدب الاداري المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية أن مفهومها يبدو من الصعوبة بمكان الاحاطة أو الامساك به (أنظر أيضا Moon, 2004; Broomhall, 2007). ويرجع ذلك غالبا الى تعدد المفردات والمصطلحات التي استخدمت للتعبير عن المفهوم ما يعني أنه لا زال يفتقد لاتفاق عام بين الباحثين والممارسين بهذا الحقل حديث الظهور نسبيا، في الوقت الذي ما زال فيه يتشكل ويتطور. فتارة يطلق عليها مواطنة الشركات (corporate citizenship)، وأخرى التجارة

المستدامة (sustainable business)، وثالثة المسؤولية البيئية (environmental responsibility)، ورابعة القواعد الأسية الثلاثية (the triple bottom line)، وخامسة أخلاقيات التجارة ومساءلة الشركات (business ethics and corporate)، وسادسة المساءلة الاجتماعية والبيئية (social and environmental accountability)، وأحيانا مجرد المساءلة (accountability) .

ويعرض جدول رقم (1) ملخصا لوجهات نظر جهات متعددة حول مفهومها للمسئولية الاجتماعية :

جدول رقم (1): ملخص لوجهات نظر جهات متعددة حول مفهومها للمسؤولية الاجتماعية

الجهة	الهدف من المسؤولية	الأطراف المستهدفة بالمسؤولية الاجتماعية	القيم المستهدفة	مدى الالتزام
المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة	المساهمة بالتنمية الاقتصادية تحسين نوعية حياة العاملين تحسين نوعية المجتمع ككل	شركة الأعمال كفاعل العاملون وأسرهم المجتمعات المحلية المجتمع ككل	التزام متواصل بالسلوك الأخلاقي تحسين نوعية الحياة	- كبير واساسي
المنتدى الدولي لقادة الأعمال	اضافة قيمة مستدامة للمجتمع اضافة قيمة مستدامة للمساهمين	شركة الأعمال كفاعل الموظفون المساهمون المجتمع البيئة	الانفتاح الشفافية احترام العاملين والمجتمع والبيئة الاستدامة	- متوسط واضافي
منظمة الأمم المتحدة	تنمية روح المواطنة العالمية	شركة الأعمال كفاعل	روح المواطنة العالمية التنمية المستدامة حقوق ومسؤوليات الشركات حقوق الانسان وحماية البيئة	يميل للتوسط مع بعض التوازن
معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية	تحسين الأداء الاجتماعي للشركات تحسين العمليات الداخلية للشركات وآثارها داخليا وخارجيا	شركة الأعمال كفاعل في الاطار الدولي	مسؤولية أخلاقية للشركة تجاه المجتمع حماية البيئة	التزام بالمبادئ المتفق عليها عالميا
البنك الدولي	التعاون مع العاملين والمجتمع المحيط للوصول التنمية الاقتصادية المستدامة	شركة الأعمال كفاعل العاملون وأسرهم المجتمعات المحلية المجتمع ككل	التعاون بين أطراف المسؤولية	مستوى جيد من الالتزام
الغرفة التجارية العالمية	لتحقيق تنمية ذات اعتبارات اخلاقية اجتماعية	شركة الأعمال كفاعل حاملو الأسهم المجتمع	تكريس القيم الاجتماعية والأخلاقية من خلال قيام الشركات بالتطوع غير الملزم لها	التزام مفضل لكنه غير ملزم
الاتحاد الأوروبي	هدف اجتماعي بيئي غير ملزم	شركة الأعمال كفاعل أصحاب المصالح المجتمع	قيمة العمل التطوعي غير الملزم	تطوعي غير ملزم
المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية ٨	غير واضح! وردت اشارة حول التوازن بين متطلبات واحتياجات الربحية وبين أسس وأدوات التعبير عن المسؤولة الاجتماعية	شركة الأعمال الاقتصادية كفاعل أصحاب المبادرات	تكريس ثقافة الوعي بالمسؤولية الاجتماعية تشجيع أصحاب المبادرات والمؤسسات المهتمة	تطوعي يجب تحفيزه

المصدر: من اعداد الباحث.

وتجدر الاشارة الى أنه على الرغم من عدم الوصول لاتفاق عالمي عام حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility، الا أن ما كتب حوله وتم تناوله بالبحث والتنظير هو أكثر بكثير مما تم تطبيقه وعكسته التجارب على أرض الواقع. وبنقرة زر واحدة على محرك بحث Google العام لمصطلح Social Responsibility على سبيل المثال تظهر لنا 117 مليون نتيجة باللغة الانجليزية فقط (منها ما يقارب ثلاث ملايين وربع بمحرك بحث Scholar Google)، وأكثر من 9 ملايين نتيجة لمصطلح Social Accountability مثلا باللغة الانجليزية فقط (منها ما يقارب 1.87 مليون نتيجة باستخدام محرك بحث Scholar Google، مقارنة بما يقرب من 1650 نتيجة فقط باللغة العربية باستخدام نفس المحرك المتخصص) 9.

مداخل المسؤولية الاجتماعية:

يظهر من بحث أدبيات المسؤولية الاجتماعية أن هناك ثلاثة مداخل رئيسية للمسؤولية الاجتماعية. ويوضح الجدول رقم (2) الفرق بين هذه المداخل الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية.

الجدول رقم (2): الفرق بين المداخل الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية

المدخل	مفهوم المسؤولية الاجتماعية	المنطق العام	الأطراف اللاعبة
الليبرالي الجديد	المسؤولية الاجتماعية هي جهد ذاتي دون التزام أو ضغط خارجي	لا ضرر ولا ضرار وظيفة موسمية طوعية	الشركة التجارية وحدها
الكينيزي الجديد	ضرورة تضمين اهداف الشركات وعملياتها بعض درجات المسؤولية مع بقائها طوعية وخارج دائرة الالتزام القانوني	توفيقي طوعي	من شركة الأعمال الى جميع الأطراف ذات العلاقة (العاملين والزبائن وحاملي الأسهم والمجتمعات المحلية والحكومة والبيئة والمجتمع)
الاقتصادي السياسي الجذري	التشكيك بمدى فعالية وأهداف برامج المسؤولية الاجتماعية ممارسة المسؤولية الاجتماعية تبطنها اجندات خاصة لخدمته الشركات	تشكيكي تحذيري تجنب المسؤولية	لا أحد!

المصدر: من اعداد الباحث استنادا لتصنيف (Broomhill 2007).

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

خلال العقود الستة الماضية، وتحديدا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، استمر مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالتشكل والتطور. فقد نبعت فكرتها بالأساس من أنه من المفترض لشركات الأعمال التجارية ايلاء الحوانب الاجتماعية الانسانية مزيدا من الرعاية والاهتمام خلال سعيها لتحقيق الربح. ومع أن البحث والدراسة النظرية للمسؤولية الاجتماعية قد بدأ خلال تلك الفترة، الا أنها كممارسة وسلوك كانت موجودة منذ قرون عديدة. بيد أن الشكل الحالي لحدود مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتطبيقاته –كمجال دراسي- لم يأتي بشكل مفاجئ، انما تطور مع الزمن ولا زال كذلك (أنظر الجدول رقم 1).

ويظهر لنا من خلال الجدول التالي (رقم 3) مراحل تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية

المرحلة	الفترة الزمية (تقريبية)	مجالات تطور المفهوم
الأولى	1945 - 1960	الدعوة لتحقيق بعض التوازن بين تحقيق الربح وبين ايلاء مزيد من الاهتمام بالأهداف الاجتماعية للعاملين والزبائن ومصلحة العامة. ظهرت بعض الآراء للربط بين المسؤولية الاجتماعية وفائدتها لخدمة شركات الأعمال نفسها في تحقيقها لأهدافها. ظهور دعوات مناهضة لفكرة المسؤولية الاجتماعية باعتبارها تتناقض وهدف شركات الأعمال في تحقيق الربح وتضعف فرصها بذلك.
الثانية	1960 - 1970	ظهور حركات داعمة ومنادية بفكرة المسؤولية الاجتماعية. أصبحت الأرضية أكثر استعدادا لتقبل الفكرة. تشكل هذه المرحلة مرحلة الوعي بالمفهوم ووصفت بأنها ('awareness' and 'issues' of era CSR) ، وأطلق عليها أحد الكتاب (responsiveness social corporate) استمر الفكر المعارض بالدفاع عن فكرة أن الشركات ليس من مسؤولياتها رفعة ورفاهية المجتمع. بدات تظهر اسهامات بحثية اكاديمية اكثر زخما تناقش المفهوم وتتعمق به مع دعم أغلبها لفكرة المسؤولية حتى نهاية هذه الفترة لم يكن مطروحا امكانية حصول الشركات التي تمارس المسؤولية الاجتماعية لعوائد معينة لقاء هذا السلوك
الثالثة	1970 - 1980	ظهرت بعض تطبيقات المسؤولية الاجتماعية توسع مجال البحث بالمسؤولية فطرحت المسؤولية مع موضوعات مثل: "الاستجابة" و "الأداء" قبلت كثير من الشركات بالمسؤولية ولكن كان ذلك نتيجة استجابتها للضغوط الخارجية ولمتطلبات البيئة المحيطة بدأت تطرح أفكار حول امكانية حصول الشركات التي تمارس المسؤولية الاجتماعية لعوائد معينة لقاء هذا السلوك
الرابعة	1980 - 1990	بدأت البحوث التطبيقية تاخذ مدى واسعا تميزت هذه المرحلة بتناولها الجوانب الأخلاقية لمسؤولية الشركات
الخامسة	1990 - 2000	بدأت المسؤولية الاجتماعية تاخذ منحى عالميا أطلق عليها (citizenship corporate global)
السادسة	2000 - 2010	استمرار المفهوم بسعيه للتأكيد على الجوانب الأخلاقية بدأ مجتمع العمال نفسه يهتم بفكرة المسؤولية وينخرط بجهود التنمية المستدامة وبرامجها والانفاق السخي أحيانا على تلك البرامج
السابعة	منذ 2009 لغاية الآن	بداية الوصول للعالمية والانتقال من نسخة CSR 1.0 القديمة الى نسخة CSR 2.0 الجديدة التركيز على الاستدامة تحت مفهوم (Responsibility & Sustainability Corporate) جنبا الى جنب مع المسؤولية الاجتماعية.

المصدر: مشتق من أعمال Carroll و (Shabana 2010)؛ (Carroll 1999)؛ (Lee 2008)

وفي نفس السياق عرض كل من Ghobadian، Money و Hillenbrand (2015) تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية عبر المراحل الزمنية المختلفة كما يعرضه شكل رقم (1). ومن الواضح أن ما عرضه هؤلاء الباحثون يؤكد ويدعم ما عرضه باحثون آخرون بالجدول رقم (3).

شكل رقم (1): تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية عبر المراحل الزمنية المختلفة

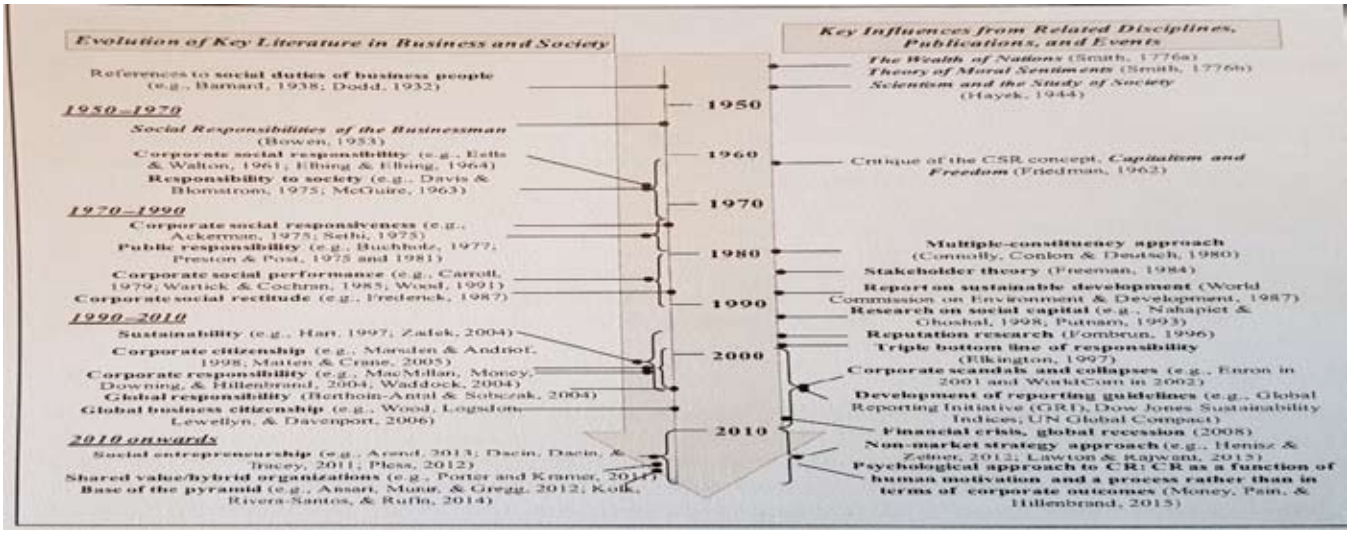

المصدر: Ghobadian, Money & Hillenbrand (2015). P. 274

وبالرغم من هذا العرض لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتباين توجهاته من فترة / مرحلة زمنية لأخرى، فانه، وكما ذكر آنفا، لم يراوح مكانه كثيرا من حيث درجة المسؤولية والالتزام والأطراف التي تشترك بتلك المسؤواية واتجاه خط سيرها. فمن حيث المبدأ، بقيت المسؤولية محصورة بشركات الأعمال والقطاع الخاص، وتمثل خط سيرها باتجاه واحد من جهة هذه الشركات الى "بعض" مكونات المجتمع (العاملون بالشركة، القطاع العام والمواطنون وربما أطراف أخرى) كما يظهرها شكل رقم (2).

شكل رقم (2): الواقع الحالي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

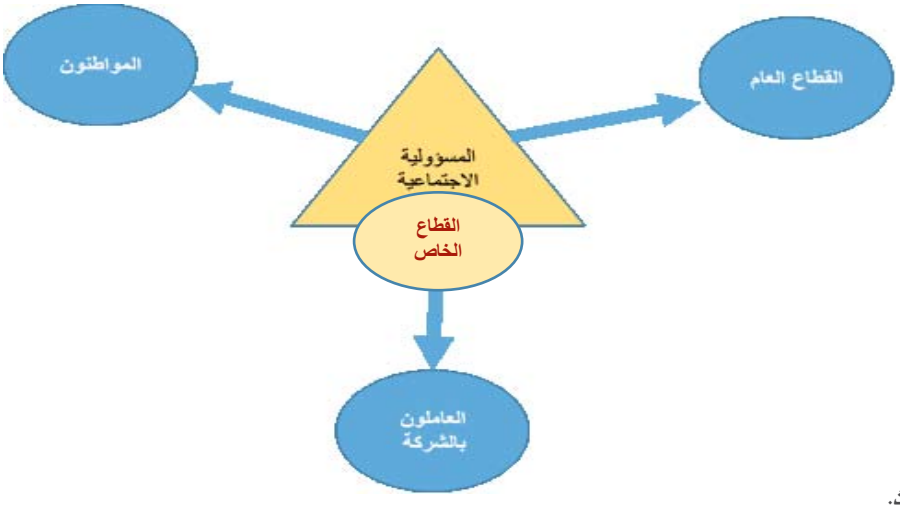

المصدر: من اعداد الباحث.

أبعاد المسؤولية الاجتماعية كما اقترحها Carroll (1991):

اقترح Carroll (1991) أبعادا أربعة رئيسية على شكل هرم باعتبارها أبعادا أساسية يفترض أن تعكس ما يمكن / يجب أن يتضمنه مفهوم للمسؤولية الاجتماعية بشكل متسلسل وبافتراض أن أحدها يستند على الأخرى. وجدنا أن نعرض لنموذج Carroll لأهميته في فهم الخلفية الفكرية للمسؤولية الاجتماعية ولامكانيات توسع المفهوم. الأبعاد الأربعة التي اقترحها الباحث هي (شكل رقم 3):

شكل رقم (3):
هرم المسؤولية الاجتماعية كما اقترحه (Carroll 1991).

وبالنسبة لـ Carroll (1991) فأن تعبير "المسؤولية" في نموذجه يعني مجموعة توقعات أصحاب العلاقة من حاملي الأسهم والمجتمع ككل والمطلوب من شركة الأعمال الوصول اليها أو الالتزام بها (كما يعرضها جدول رقم 4). وقد وصف الباحث مجموعة المسؤوليات الاقتصادية والقانونية بأنها من النوع "الواجب" required الالتزام به، بيد أن المسؤوليات المتعلقة بالجوانب الاخلاقية فهي من النوع "المتوقع" expected والمفترض الالتزام به. أما المسؤوليات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية الانسانية فهي من النوع "المفضل" desired القيام به.

جدول رقم (4): طبيعة توقعات أطراف المسؤولية الاجتماعية

الجهة	مجال التوقع
المالكون	زيادة قيمة المؤسسة، رسم صورة محترمة للمؤسسة في المجتمع، سلامة الموقف القانوني والأخلاقي.
العاملون	أجور ومرتبات مجزية، فرص ترقية متاحة وجيدة، تدريب وتطوير مستمر، ظروف عمل صحية مناسبة، عدالة وظيفية، مشاركة بالقرارات، خدمات وامتيازات أخرى.
الزبائن	منتجات بأسعار مناسبة ونوعية جيدة، إعلان صادق وأمين، منتجات أمينة عند الاستعمال، متاحية وميسورية للحصول على المنتج أو الخدمة، التزام بمعالجة الأضرار إذا ما حدثت، إعادة تدوير بعض الأرباح لصالح فئات من الزبائن، التزام أخلاقي بعدم خرق قواعد العمل أو السوق.
البيئة	ربط الأداء البيئي برسالة المنظمة، تقليل المخاطر البيئية؛ وجد مدونات أخلاقية خاصة بالبيئة؛ اشتراك ممثلي البيئة في مجلس الإدارة؛ مكافآت وحوافز للعاملين المتميزين بالأنشطة البيئية؛ جهود تقليل استهلاك الطاقة وسياسات واضحة بشأن استخدام المواد؛ ترشيد استخدام المياه؛ معالجة المخلفات؛ حماية التنوع البيئي.
المجتمع المحلي	دعم البنى التحتية؛ احترام العادات والتقاليد وعدم خرق القواعد العامة ةو السلوك؛ محاربة الفساد الإداري و الرشوة؛ دعم مؤسسات المجتمع المدني؛ دعم المراكز العلمية ومؤسسات التعليم
الحكومة	الالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة من الحكومة؛ تسديد الالتزامات الضريبية و الرسوم بصدق؛ تعزيز سمعة الدولة والحكومة في التعامل الخارجي؛ احترام مبدأ تكافؤ افلرص بالتوظيف؛ احترام الحقوق المدنية للجميع دون تمييز؛ تعزيز جهود الدولة الصحية
الموردون	استمرار التعامل العادل، أسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة، تطوير المواد المجهزة، تسديد الالتزامات والصدق بالتعامل، تدريب المجهزين على مختلف أساليب تطوير العمل.
المنافسون	منافسة عادلة ونزيهة وعدم الإضرار بمصالح الآخرين، عدم سحب العاملين من الآخرين طرق غير نزيهة.
الأقليات وذوي الحاجات الخاصة	عدم التعصب ونشر روح التسامح نحو الأقليات، المساواة في الوظيف والعدالة في الوصول للمناصب العليا، تجهيزات للمعوقين، دعم الجمعيات التي تساعد المعوقين على الاندماج في المجتمع، احترام حقوق وخصوصية المرأة، فرص الترقية العادلة، تشجيع التفكير العلمي عند الشباب ونشر ثقافة التسامح، الاهتمام كبار السن والمتقاعدين، الحفاظ على الطفولة واحترام حقوق الطفل.
جماعات الضغط الأخرى	التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك والنقابات، التعامل الصادق مع الصحافة ووسائل الاعلام، الصدق والشفافية بنشر المعلومات المتعلقة بالمنظمة.

المصدر: الغالبي والعامري (2008، ص ص. 219-217).

الاطار النظري المقترح الجديد للمسؤولية "المجتمعية":

بعد استعراض التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتوجهاته وطروحاته الفكرية والتطبيقية حتى وصل لمفهومه الحالي، تقدم هذه الدراسة اطارا نظريا مقترحا لتطوير المفهوم وتوسيع آفاقه المستقبلية، وما سيعكسه ذلك على التطبيق العملي الواقعي للمفهوم.

أولا: المدخل الفكري وافتراضات المدخل المقترح:

إن المدخل الفكري الذي تقترحه هذه الدراسة هو المدخل "الشامل: ادارة الشراكة والشبكات". ويبتن هذا المدخل على عدد من الافتراضات التالية (وكما يعرضها الجدول رقم 5):

- توسيع مفهوم المسؤولية من "الاجتماعية" الى "المجتمعية".
- ممارسة المسؤولية "المجتمعية" هي جهد تعاوني تشاركي شبكي.
- تتضمن المسؤولية التزاما قانونيا أخلاقيا ليس طوعيا (خاصة على الأمد البعيد وبوجود خطة).
- تتشارك المسؤولية وتتعاون في حملها كافة الأطراف وباتجاهات متعددة وليس باتجاه واحد.
- يتطلب تحمل المسؤولية مهارات وكفاءات خاصة (special capacity) للقيام بالمهام الادارية والتنسيقية والتخطيط الاستراتيجي بعيد المدى.

جدول رقم (5): الفرق بين المداخل الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية والمدخل الجديد المقترح

المدخل	مفهوم المسؤولية الاجتماعية	المنطق العام	الأطراف اللاعبة
الليبرالي الجديد	المسؤولية الاجتماعية هي جهد ذاتي دون التزام أو ضغط خارجي	لا ضرر ولا ضرار! وظيفة موسمية طوعية	الشركة التجارية وحدها
الكينيزي الجديد	ضرورة تضمين اهداف الشركات وعملياتها بعض درجات المسؤولية مع بقائها طوعية وخارج دائرة الالتزام القانوني	توفيقي طوعي	من شركة الأعمال الى جميع الأطراف ذات العلاقة (العاملين والزبائن وحاملي الأسهم والمجتمعات المحلية والحكومة والبيئة والمجتمع)
الاقتصادي السياسي الجذري	التشكيك بمدى فعالية وأهداف برامج المسؤولية الاجتماعية ممارسة المسؤولية الاجتماعية تبطنها اجندات خاصة لخدمته الشركات	تشكيكي تحذيري تجنب المسؤولية	لا أحد !
المدخل المقترح: (الشامل: ادارة الشراكة والشبكات)	ممارسة المسؤولية «المجتمعية» جهد تعاوني تشاركي شبكي	التزام قانوني أخلاقي ليس طوعيا (على الأمد البعيد)	كافة الأطراف وباتجاهات متعددة

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام تصنيف Broomhill (2007).

ثانيا: شكل المسؤولية كما يراها الاطار الجديد المقترح (الأهداف والقيم):

يفترض الاطار الجديد بأن المسؤولية المجتمعية انما تهدف الى تحسين نوعية حياة العاملين وأصحاب العلاقة والزبائن والمواطنين وتحسين الأداء المؤسسي والاجتماعي للشركات والأطراف اللاعبة الأخرى وتحسين العمليات الداخلية لها وآثارها تلك أنشطة المسؤولية داخليا وخارجيا بالاضافة الى التعاون مع العاملين والمجتمع المحيط ومختلف الأطراف اللاعبة من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين نوعية المجتمع ككل. ويوضح جدول رقم (6): المدخل المقترح مقارنة بالمداخل الثلاثة الأخرى التي عكست وجهات نظر جهات متعددة حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهدافها والقيم التي تستهدفها.

أما عن القيم التي يفترض أن تكرسها المسؤولية بشكلها الجديد المقترح فهي تتمثل بقيم الانفتاح والشفافية واحترام العاملين والمجتمع والبيئة وتكريس قيم روح المواطنة المحلية واالعالمية والالتزام الأخلاقي القيمي والالتزام القانوني وبشكل جوهري وأساسي.

جدول رقم (6): المدخل المقترح مقارنة بالمداخل الثلاثة الأخرى التي عكست وجهات نظر جهات متعددة حول مفهومها للمسؤولية الاجتماعية

الجهة	الهدف من المسؤولية	الأطراف المستهدفة بالمسؤولية الاجتماعية	القيم المستهدفة	مدى الالتزام	المدخل الذي ينتمي اليه التعريف
المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة	المساهمة بالتنمية الاقتصادية تحسين نوعية حياة العاملين تحسين نوعية المجتمع ككل	شركة الأعمال كفاعل العاملون وأسرهم المجتمعات المحلية المجتمع ككل	التزام متواصل بالسلوك الأخلاقي تحسين نوعية الحياة	كبير وأساسي	الكينيزي الجديد
المنتدى الدولي لقادة الأعمال	اضافة قيمة مستدامة للمجتمع اضافة قيمة مستدامة للمساهمين	شركة الأعمال كفاعل الموظفون المساهمون المجتمع البيئة	الانفتاح الشفافية احترام العاملين والمجتمع والبيئة الاستدامة	متوسط واضافي	الليبرالي الجديد
منظمة الأمم المتحدة	تنمية روح المواطنة العالمية	شركة الأعمال كفاعل	روح المواطنة العالمية التنمية المستدامة حقوق ومسؤوليات الشركات حقوق الانسان وحماية البيئة	يميل للتوسط مع بعض التوازن	الليبرالي الجديد
معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية	تحسين الأداء الاجتماعي للشركات تحسين العمليات الداخلية للشركات وآثارها داخليا وخارجيا	شركة الأعمال كفاعل في الاطار الدولي	مسؤولية أخلاقية للشركة تجاه المجتمع حماية البيئة	التزام بالمبادئ المتفق عليها عالميا	الكينيزي الجديد

البنك الدولي	التعاون مع العاملين والمجتمع المحيط للوصول التنمية الاقتصادية المستدامة	شركة الأعمال كفاعل العاملون وأسرهم المجتمعات المحلية المجتمع ككل	التعاون بين أطراف المسؤولية	مستوى جيد من الالتزام	الكينيزي الجديد
الغرفة التجارية العالمية	لتحقيق تنمية ذات اعتبارات اخلاقية اجتماعية	شركة الأعمال كفاعل حاملو الأسهم المجتمع	تكريس القيم الاجتماعية والأخلاقية من خلال قيام الشركات بالتطوع غير الملزم لها	التزام مفضل لكنه غير ملزم	الليبرالي الجديد
الاتحاد الأوروبي	هدف اجتماعي بيئي غير ملزم	شركة الأعمال كفاعل أصحاب المصالح المجتمع	قيمة العمل التطوعي غير الملزم	تطوعي غير ملزم	الليبرالي الجديد
المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية	غير واضح! وردت اشارة حول التوازن بين متطلبات واحتياجات الربحية وبين أسس وأدوات التعبير عن المسؤولة الاجتماعية	شركة الأعمال الاقتصادية كفاعل أصحاب المبادرات	تكريس ثقافة الوعي بالمسؤولية الاجتماعية تشجيع أصحاب المبادرات والمؤسسات المهتمة	تطوعي يجب تحفيزه	الليبرالي الجديد
المدخل المقترح (الشامل- ادارة الشراكة والشبكات)	تحسين نوعية حياة العاملين وأصحاب العلاقة والزبائن والمواطنين تحسين الأداء المؤسسي والاجتماعي للشركات تحسين العمليات الداخلية للشركات وآثارها داخليا وخارجيا التعاون مع العاملين والمجتمع المحيط للوصول التنمية الاقتصادية المستدامة تحسين نوعية المجتمع ككل	شركات القطاع الخاص المنظمات الحكومية والعامة منظمات القطاع التطوعي مؤسسات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، اتحادات، جمعيات، مؤسسات الاعلام الرسمي والخاص ..) المؤسسة التسريعية المؤسسة القانونية مؤسسات المجتمع الاقليمي والدولي أخرى ..	الانفتاح الشفافية احترام العاملين والمجتمع والبيئة تنمية روح المواطنة المحلية والعالمية التنمية الاستدامة الالتزام الأخلاقي القيمي الالتزام القانوني	كبير وأساسي دور تكميلي	

المصدر: من اعداد الباحث، وباستخدام تصنيف Broomhill (2007).

ثالثا: طبيعة ومدى التزام الأطراف المشاركة بالمسؤولية الاجتماعية بما ينسجم مع الاطار المقترح:

مع أن النموذج الذي اقترحه Carroll 1991 يعد اسهاما هاما بتعميق فهمنا للشكل الذي يجب تكريسه لمفهوم المسؤولية الاجتماعية من حيث التركيز ومدى الالتزام، الا النموذج الذي تقترحه هذه الدراسة يفترض أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية لا يجب أن يبق (ولن يبق) باطار التطوعية الاختيارية عند قمة هرم Carroll باعتبار أنه خيارا "ترفيا" للشركات أكثر من كونه التزاما قانونيا وأخلاقيا عليها تجاه كل الأطراف ذات العلاقة. لذا، تقترح هذه الدراسة أن يتساوى البعد الاقتصادي والقانوني بقاعدة الهرم، ثم يتشابك البعد القانوني بالأخلاقي بالمستوى الثاني منه، ثم الأخلاقي بالخيري الانساني بالمستوى الثالث من الهرم، وذلك من خلال انتقال تدريجي أكثر سلاسة مما جاء بنموذج Carroll (شكل رقم 4).

شكل رقم (4): هرم المسؤولية الاجتماعية كما تقترحه هذه الدراسة معدلا لنموذج Carroll 1991.

ويفترض الاطار المقترح الذي تقدمه هذه الدراسة بان البعد الاقتصادي سيبقى جوهريا ومثال جدل بين المنظرين والممارسين على المد القصير. الا أن البعد القانوني سيأخذ أهميته التدريجية مع الوقت لتصبح المسؤولية المجتمعية فيه مستقبلا التزاما قانونيا وأخلاقيا أكثر من كونه تطوعيا خيريا ترفيا سواء لشركات الأعمال أو للأطراف الأخرى بالشبكة المقترحة من اللاعبين.

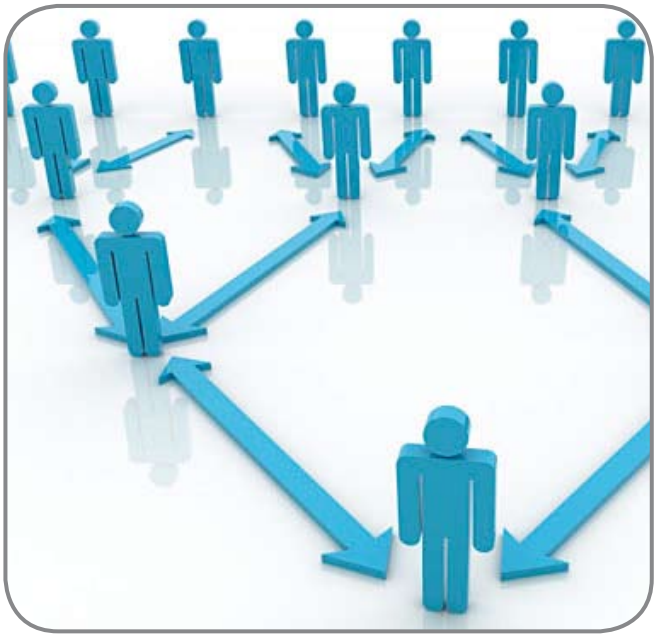

رابعا: الأطراف المشاركة بشبكة المسؤولية الاجتماعية كما يفترضه الاطار المقترح:

ينظر الاطار المقترح الذي تقدمه هذه الدراسة أن "مسؤولية" المسؤولية المجتمعية يجب ألا يتحملها طرف واحد، ذلك المتمثل بشركات الأعمال كما يعكسه المفهوم الحالي للمسؤولية الاجتماعية. فتلك المسؤولية هي مجتمعية بالأساس لأنها تمثل مصلحة مجتمعية محلية أو دولية. لذا، فمن المفترض أن تتشارك بها كل الأطراف اللاعبة بشبكة المسؤولية المجتمعية منها شركات القطاع الخاص، المنظمات الحكومية والعامة، منظمات القطاع التطوعي وغير الهادفة للربح، مؤسسات المجتمع المدني (من أحزاب ونقابات واتحادات وجمعيات ومؤسسات الاعلام الرسمي والخاص)، المؤسسة التسريعية، المؤسسة القانونية ومؤسسات المجتمع الاقليمي والدولي وأي جهات أخرى ذات علاقة. لا بد هنا من التأكيد على الدور التكميلي لكل طرف مشارك، وبما يتناسب مع طبيعة هذا الدور. ويوضح شكل رقم (5) شبكة المسؤولية المجتمعية بحلتها الجديدة المقترحة.

شكل رقم (5): أطراف شبكة المسؤولية المجتمعية كما تقترحها هذه الدراسة.

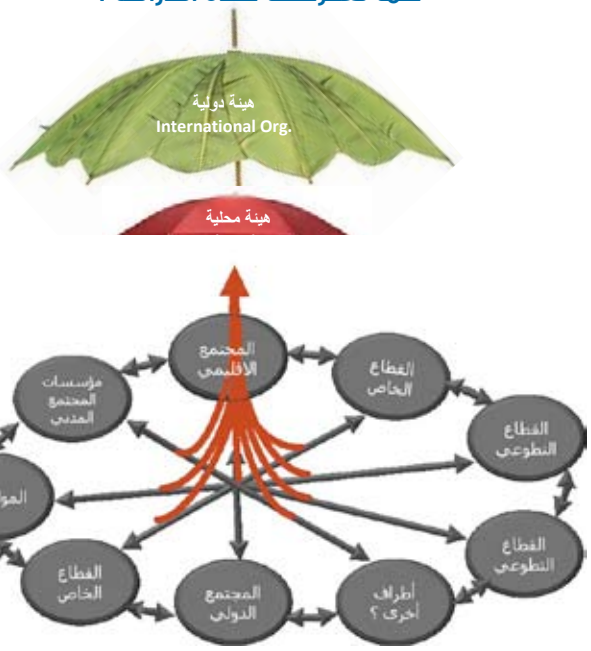

المصدر: من اعداد الباحث.

وكما يظهر من الشكل أعلاه، فان المسؤولية المجتمعية تتشارك بحملها جهات عدة وبشكل تبادلي أكثر توازن من ذي قبل. وهي أيضا باتجاهات عدة، من والى أي طرف بالشبكة. وبنفس السياق، فانه من الواضح أن هذه الشبكة تتطلب هيئة محلية ممثلة لكل الأطراف المشاركة، يكون مقرها داخل كل دولة، يكون دورها رعاية وتنظيم وتنسيق ورقابة جهود القيام بوظيفة المسؤولية المجتمعية من قبل الأطراف اللاعبة على المستوى المحلي وتقديم الدعم اللوجستي لها. كما ستتطلب الادارة الفاعلة للشبكات المحلية بكل دول العالم هيئة دولية يكون مقرها أحدى الدول الفاعلة بمجال المسؤولية المجتمعية، تقوم بدور ادارة وتنظيم وتنسيق الجهود الدولية للمسؤولية الاجتماعية وتوفير الدعم اللوجستي المطلوب للهيئات المحلية.

الى أين نذهب من هنا؟

بداية، تجدر الاشارة الى أن نموذج Carroll 1991 بشكله الحالي يمكن أن يناسب "مؤقتا" وعلى الأمد القصير المنظور الأدوار التبادلية الجديدة (كما تقترحها هذه الدراسة)، والتي يفترض أن تضطلع بها الأطراف الأخرى ذات العلاقة تجاة الشركة التجارية من جانب وتجاه بعضها بعضا من جانب آخر، مع ضرورة احداث تغيير في بؤرة التركيز والاهتمام والأولويات. ففي حين يكون البعد القانوني أولوية بالنسبة لطرف الحكومة ولطرف مؤسسات المجتمع المدني فإن البعد الأخلاقي يكون أولوية لمؤسسات الصحافة والأعلام، والبعد الانساني الخيري أولوية بالنسبة لمؤسسات القطاع التطوعي (الشكل رقم 6).

شكل رقم (6): اختلاف بؤرة التركيز والأولويات لأطراف المسؤولية المجتمعية كما تقترحه هذه الدراسة بالامد القصير

وعلى الصعيد العملي التطبيقي، فان الاطار التصوري ذي الخمس مراحل الذي اقترحه Zadek 2006. P. 339 لوصف تطور المسؤولية الاجتماعية لدى شركات الأعمال ، لا زال يصلح للاستخدام لتطبيقه باعتباره خطة عامة للمؤسسات (ربما باختلاف أنواعها) الراغبة بالتوجه نحو تطبيق مفهوم المسؤولية المجتمعية بشكله الجديد وتكريسه عمليا في أنشطتها وبرامجها وسياساتها في الأمد القصور، مع امكانيات تعديله بناء على معطيات الاطار الجديد الذي تقترحه هذه الدراسة، وحسبما تظهره التجربة ويؤطره التنظير. المراحل الخمس هي:

المرحلة الأولى: هي مرحلة الدفاع والانكار Defensive، والتي تتميز بالجدل الواسع وبظهور الآراء المعارضة لمدى أهمية وجدوى المسؤولية الاجتماعية.

المرحلة الثانية: هي مرحلة الاذعان والالزام Compliance، وذلك من خلال تفعيل ما يتوفر من السياسات الموجودة أصلا والت يبضمن بعدا اجتماعيا انسانيا.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة الادارية Managerial، ويتم فيها ادخال الصبغة الاجتماعية على العمليات الجوهرية للشركة بشكل مكثف.

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة الاستراتيجي Strategic ، وتقوم شركة الأعمال من خلالها بتوطين وتكريس مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتضمينها باستراتيجياتها.

المرحلة الخامسة: وهي مرحلة النشر Civil، وتتضمن نشر مساهمة الشركة على نطاق واسع بالمجتمع.

الاطار الجديد للمسؤولية المجتمعية: حالة التهديدات الأمنية المحلية والعالمية:

ما نشهده في عالمنا اليوم من الكوارث الأمنية، خاصة مع تنامي ظاهرة الارهاب وغزوها معظم دول العالم، يحتاج لجهد جمعي تعاوني تبادلي شبكي لمواجهتها، ومسؤولية مشتركة من أطراف واتجاهات عدة، ليس فقط على المستوى المحلي الوطني بل على المستوى الاقليمي والعالمي. ومن الواضح أن ظاهرة التهديد الأمني لم يعد بالامكان مواجهتها بالاعتماد فقط على جهة واحدة هي الجهاز الأمني، وذلك لأسباب عدة منها الانتشار الجغرافي واسع النطاق للفئات والجماعات المتطرفة والمتسببة بالتهديد الأمني وامتلاكها لتكنولوجيا متطورة في كثير من الأحيان واستخدامها وسائل التواصل الحديثة بالحصول على المعلومات ونقلها واستخدامها. لذا، والحالة هذه، يرى الباحث أن النموذج الشبكي الذي تقترحه هذه الدراسة هو الأكثر مناسبة للتعامل مع هذه الظاهرة المقلقة من التهديد الأمني المعاصر. فمن خلال هذا الاطار يمكن تحديد الأطراف المشاركة بتحمل مسؤولية الحفاظ على الأمن والمستفيدة من الحفاظ عليه. لذا، فمن الواضح أن كل الأطراف تتشارك هذه المسؤولية، وكل حسب طبيعة دوره وما يمكن ان يسهم به من خلال جهد شبكي منظم متعاون (أنظر الشكل رقم 7)، بالاضافة الى تحديد شكل وطبيعة المسؤولية والدور الذي يمكن أن تلعبة بعد انضوائها لمظلة الشبكة في النموذج الجديد المقترح، وكما يظهره جدول (7).

شكل رقم (7): أطراف شبكة المسؤولية المجتمعية لمواجهة ظاهرة التهديد الأمني كما تقترحها هذه الدراسة

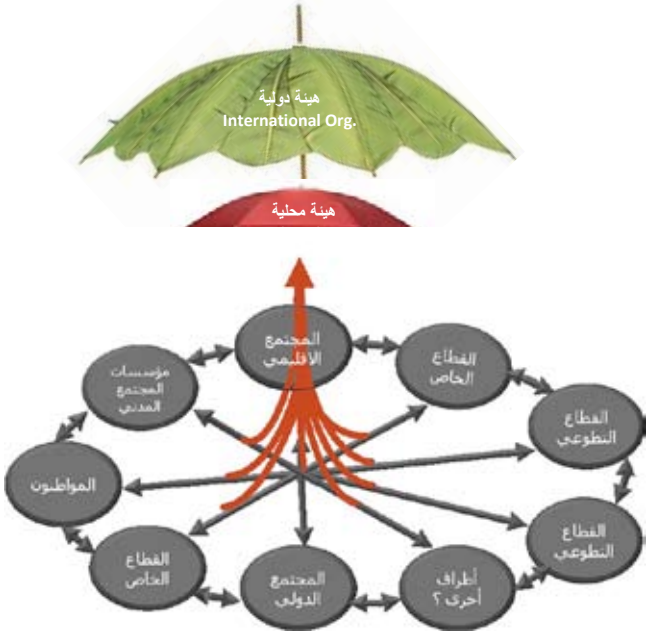

المصدر: من اعداد الباحث.

جدول رقم (7): مسؤولية أطراف الشبكة تجاه ظاهرة التهديد الأمني المحلي والعالمي

مسؤولية جميع الأطراف تجاه رجال الأمن							
ادارة الأمن	شركات الأعمال	المواطنون	الحكومة	المؤسسة القانونية	مؤسسات الصحافة والاعلام	المجتمع الدولي	القطاع التطوعي	جهات أخرى ..
حوافز مجزية تدريب ودعم لوجستي أجهزة ومعدات حديثة ومتطورة ظروف عمل مناسبة مشاركة بالقرارات تعويض نجزي للاصابات (للفرد والاسرة: صحة، تعليم، وغيرها)	تقديم الدعم العيني والمالي (جوائز) تسهيل معاملاتهم المالية والخدمية أخرى ..	الدعم اللوجستي الدعم المعنوي تفهم عملهم وتسهيل مهماتهم أخرى (يتم النقاش حولها وتحديدها)	توفير الدعم المالي من الموازنة أخرى (يتم النقاش حولها وتحديدها)	قوانين داعمة لحدود التصرف أخرى (يتم النقاش حولها وتحديدها)	الدور التوعوي تحري الدقة بالنقل وعدم الاساءة احترام عمل رجال الأمن عدم نشر الاشاعات أخرى (يتم النقاش حولها وتحديدها)	تبادل المعلومات والدعم اللوجستي تبادل المجرمين والهاربين من وجه العدالة قوانين دولية داعمة أخرى (يتم النقاش حولها وتحديدها)	أخرى (يتم النقاش حولها وتحديدها)	أخرى (يتم النقاش حولها وتحديدها)
مسؤولية رجال الأمن تجاه جميع الأطراف								
ادارة الأمن	شركات الأعمال	المواطنون	الحكومة	المؤسسة القانونية	مؤسسات الصحافة والاعلام	المجتمع الدولي	القطاع التطوعي	جهات أخرى ..
الالتزام والجدية الحفاظ على اللياقة البدنية طاعة الأوامر الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية	الحفاظ على أمنها وخصوصيتها أخرى (يتم النقاش حولها وتحديدها)	أخرى (يتم النقاش حولها وتحديدها)	أخرى (يتم النقاش حولها وتحديدها)	أخرى (يتم النقاش حولها وتحديدها)	أخرى (يتم النقاش حولها وتحديدها)	أخرى (يتم النقاش حولها وتحديدها)	أخرى (يتم النقاش حولها وتحديدها)	أخرى (يتم النقاش حولها وتحديدها)
وهكذا لبقية الأطراف	وهكذا لبقية الأطراف	وهكذا لبقية الأطراف	وهكذا لبقية الأطراف	وهكذا لبقية الأطراف	وهكذا لبقية الأطراف	وهكذا لبقية الأطراف	وهكذا لبقية الأطراف	وهكذا لبقية الأطراف

المصدر: من اعداد الباحث.

خلاصات:

لا شك أنه لوضع الاطار الذي تقترحه هذه الدراسة موضع التنفيذ يتطلب الأمر الكثير. فمن الجانب النظري، يتطلب الاطار المقترح المزيد من الفحص والنقد والتحليل، ويحتاج للمزيد من التنظير فيه. أيضا، وبذات الوقت، فتح حدود المفهوم الجديد لمجالات وحقول دراسية وأطر فكرية أوسع للافادة منها لتقوية دعائم هذا الاطار ورفده بدماء جديدة عصرية ومستقبلية تحدث فرقا تأثيريا جوهريا بمجال الممارسة العملية التطبيقية. واذا كانت هذه الدراسة تقترح بجد، وبقدر بالغ من الأهمية، توظيف ما يتوفر من مبادئ ونظريات بمجالات ادارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPs)، وأدبيات الشراكة بشكل عام (Partnership)، بالاضافة الى ادبيات العلاقات المؤسسية البينية بين الأطراف الداخلة بشراكة "المسؤولية المجتمعية" (IOCs) ونظريات التشبيك والتعاون المؤسسي (Networking theory)، فان المجال أيضا يبقى مفتوحا للعلوم الأخرى مثل الادارة العامة وتحليل وصنع السياسات العامة وعلم الاجتماع والقانون وغيرها ذات الصلة لرفد هذا المجال الهام.

كما سيتطلب تطبيق الاطار الجديد المقترح رسم خارطة طريق تتضمن تحديد الأطراف المشاركة واعادة صياغة شكل وطبيعة المسؤولية والدور الذي تلعبة الأطراف الحالية والموجودة أصلا للمسئولية الاجتماعية، بعد انضوائها لمظلة الشبكة في النموذج الجديد المقترح، ثم تحديد شكل وطبيعة المسؤولية، وصياغة وتعريف وتحديد الدور الذي يفترض أن تضطلع به كل جهة جديدة مشاركة بالشبكة من أجل توفير الحد المعقول من التوازن والانسجام والتكامل بينها جميعا لتسهيل اندماجها باطار عمل تشاركي تبادلي تعاوني موحد. وسيتطلب هذا التحول أيضا ضرورة احداث تغييرات مؤسسية هيكلية داخلية لكل طرف لاعب بما ينسجم مع اعدادات الشبكة المقترحة ويستوعب طبيعتها ومتطلباتها، ابتداء من توجهاتها الاستراتيجية التي تعكسها رؤيتها ورسالتها وأهدافها الى خلق ثقافة تنظيمية استيعابية اندماجية، الى النظم الادارية التي تحكم عملها (وربما اعادة هيكلة وتنظيم بعض أجزائها)، الى عملياتها الداخلية من تدريب العاملين وتنمية اتجاهاتهم، الى التفاصيل التفاعلية الدقيقة بحياة تلك الجهات المشاركة بشبكة المسؤولية. كما لا بد من توفير الأطر التشريعية والقانونية التي تدعم عمل الهيئات المحلية والدولية المقترحة.